

المجلس هو يعم المجلس كله وليس النظر في كفته او فرد، اذا سمحوا لي الاخوان في قدم الاخ فخري قعوار استقالته من اللجنة الشؤون الخارجية وطلب الدكتور عبدالله النصور السلاتحاق بهذه اللجنة، يوافق المجلس الكريم، الاستاذ وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة نلاحظ ان النظام الداخلي رسم الية والاشياء التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس، هل هذا البيان والبيانات المشابهة هل هي اقترح برغبة؟ ام هل هي سؤال انا بحاجة ان استفسر تحت اي تسمية وكيف نخرج عن التصويت فقط سؤال قانوني انا اسأل.

معالي رئيس المجلس: قانوني هو اللي موقع هو تصويت وهذا رأي المجلس ولا يتدخل

فيه احد؛ اذا سمح لي معالي الاستاذ اذا سمحت هذا المجلس ليس من حق فرد ان يفرض شيء على المجلس الاغلبية قرار المجلس باغلبيته على التشريع وغير التشريع فهذا لم يكون في عندي قرار المجلس انا ملتزم بما يقرره المجلس؛ اذا سمحت استاذ ابو عصام، نحن اخوان رجاء ان يكون الامر بوضوح ان هذا الامر انتم اصحاب القرار الانظمة الداخلية تقول باغلبية قرار المجلس واضح وارجو من الجميع ان يلتزم بالنظام الداخلي الذي يمنح باسم النظام الداخلي النظام الداخلي قرار المجلس باغلبيته وليس من حق احد ان يعرض على اغلبية حتى لو كان ضد رأي انا، انا ملتزم به مع رأي او ضد رأي فترجو ان تلتزم بذلك جميعاً وزراء او نواب او غير ذلك فاذا سمح لي الاخوان الجلسة القادمة الساعة الخامسة من مساء الاحد القادم وترفع الجلسة.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة في ٢٣/رجب/١٤١٢ هجرية
الموافق ٢٦/كانون الثاني/١٩٩٢ ميلادية

(العدد ١٤)

(الجلد ٢٩)

جدول الأعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابو تايه
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى مدانات.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.
- د - طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبد الباقي جو.
- هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد فارس النابلسي.

هكذا من الأصيل

و - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.

٣ - إحالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة:

١ - مشروع قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١. ٤

٢ - مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١. ١٠

٣ - مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢. ١٣

٤ - مشروع قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢. ١٤

٤ - قرار اللجنة الادارية رقم ٣ تاريخ ١٩٩٢/١/١٩، والمتضمن بعض الشكاوي. ١٥

٥ - انجازات اللجان الدائمة والمؤقتة خلال الدورة العادية الثالثة. ٢٣

٦ - ما يجيد من اعمال: ٢٥

١ - طلب استقالته من لجنة فلسطين منصور مراد.

٢ - طلب استقالته من عضوية اللجنة المالية بسبب انضمامه الى لجنة الشؤون الخارجية مقدم من الدكتور عبدالله النصور.

٣ - طلب انضمام الى عضوية اللجنة الزراعية مقدم من سعادة السيد محمود هوئل.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/١/٢٩ الساعة العاشرة صباحاً

* وقائع العدد.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ٢٢/رجب/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/١/٢٦ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي (الدكتور) عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: فارس النابلسي، احمد قطيش، سليمان عرار، د. علي الفقيه.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. عبدالله النصور، عيسى مدانات، عبدالباقى جو، فيصل الجازي، د. نايف ابوتايه.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يعقوب قرش، ليث شبيلات، د. حسني الشيباب.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاکر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.

٢ - معالي السيد فوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.

٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الثالثة لمجلس الأمة المنعقدة في ١٩٩٢/١/٢٦ م ٣

٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٦ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١١ - معالي المهندس سعد هابل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٣ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير دولة.

١٤ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٥ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٦ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٧ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٨ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٩ - معالي السيد سلطان المدوان: وزير دولة.

هكذا من الأصيل

٢٠ - معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.

٢١ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التكوين.

٢٢ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٣ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

١ - افتتاح الجلسة.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: موافقون ونعفي السيد الامين العام من تلاوته.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور نايف ابو تايه.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى مدانات.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

د - طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبدالباقى جوي.

هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد فارس النابلسي.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة.

١ - مشروع قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ب ن ١٧

التاريخ ١٤١٢/٦/٢

الموافق ١٩٩١/١٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمسايلكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١١/٣٠، مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها: - هـ - تخضع نفقات وموجودات السوق لمراقبة ديوان المحاسبة ويستثنى من ذلك ايرادات السوق وعمليات تداول الاوراق المالية فيه.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -

المادة ٢٤ - يتولى تدقيق حسابات السوق مدقق حسابات قانوني مرخص يتم تعيينه وتحديد اتعابه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقدم تقاريره الى الوزير ونسخة منها الى كل من رئيس لجنة ادارة السوق واعضاؤها.

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: -

المادة ٢٦ - أ - تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعين مجلس الوزراء رئيسها واعضاؤها المشار اليهم فيما يلي بناء على تنسيب الوزير: -

١ - المدير العام للسوق.

٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة.

٣ - ممثل عن البنك.

٤ - ممثل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

٥ - ممثل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكما في السوق.

٦ - ممثل عن غرفة صناعة عمان.

٧ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية.

٨ - ممثل عن جمعية الوسطاء في السوق.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تعيين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة ليحل محله في حالة غيابه عن عمله، او فقدته الصفة التي عين بسببها في اللجنة.

هكذا من الاصلي

المادة ٣٠ - يتقاضى كل من رئيس واعضاء اللجنة مكافأة شهرية يجدها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

ب - يمارس رئيس لجنة ادارة السوق الصلاحيات التي يمارسها رئيس مجلس الادارة في الشركات المساهمة العامة بموجب قانون الشركات المعمول به . كما يمارس المدير العام في السوق صلاحيات المدير العام للشركات المساهمة العامة المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك بالاضافة الى الصلاحيات الممنوحة لكل منهما بموجب هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

مشروع القانون المعدل لقانون سوق عمان المالي

٢ - عدلت المادة (٢٤) من القانون الاصيل لاعطاء مجلس الوزراء صلاحية تعيين مدقق حسابات السوق وتحديد اتعابه بدلا من لجنة ادارة السوق، مما يعطي مدقق الحسابات استقلالية اوسع واكثر فاعلية في تادية مهامه.

٤ - عدلت المادة (٣٠) من القانون الإيجلي بحذف الفقرة (أ) منها التي تنص على انه (لا يجوز لرئيس لجنة ادارة السوق الجمع بين وظيفته او اي وظيفة اخرى طيلة مدة رئاسته للجنة). وذلك لان طبيعة عمله تقتضى عدم التفرغ.

معالي رئيس المجلس: للجنة القانونية؟
تفضل استاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً
سيدتي الرئيس، في الحقيقة أريد أن اوضح أمر
في النظام الداخلي فيما يتعلق بإحالة مشاريع

القانون وتجري المذاكرة فيه قبل إحالته على
اللجنة ومن ثم يصوت على إحالته على اللجنة،
لذلك أرجو أن تتبع النظام الداخلي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

المادة «٣٩» من النظام الداخلي تقول «لا يوضع مشروع أي قانون موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام على الاقل من البدء بالمذاكرة فيه» وقد وزعت علينا قبل ثلاثة ايام

المادة ٤٠٠ وهي المهمة والتي تقول «بعد مرور المدة المعينة في المادة السابقة» والتي هي ثلاثة ايام «يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم يجري المذاكرة، فإذا رأى المجلس أن هناك حاجة لثل هذا القانون فعل الرئيس ان يضع أمر إحالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرره يعني المجلس «ان لا حاجة لثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الاعيان». فنحن نحيل القانون بمجرد تسجيله على جدول الاعمال.

هَذَا مِنْ الْقُرْآنِ

المجلس كافة، يجب أن تعرض أو تحال على اللجنة القانونية لأنها هي اللجنة التشريعية. وهذا ليس امتيازاً بالعكس هذا عيباً نريد أن نتخفف منه ونرجو أن نلحق وسيلة لكن لا وسيلة في إطار النظام الداخلي. الأمر الآخر الذي أشار إليه الزميل وأنا اعتقد أن هذا النص يجب أن يطرح في إطار المادة التي أشرت إليها وفي إطار أن مشروع القانون، كل مشروع قانون، يمثل سياسة الحكومة وهناك مرحلة لرد القانون. علماً بأن المجالس المتعاقبة أعتفت المجلس من هذه التلاوة لأنها تزيد، إذ أن هذه المشاريع سيعاد تلاوتها في هذا المجلس ولا يمكن أن يقال أن مشروع القانون الذي يمثل سياسة الحكومة نرده ابتداءً. لأن من حق التي تقدم هذه السياسة أن يدرس مشروعها في المجالس المختلفة التي تتعلق بهذه المشاريع بدءاً من اللجان وانتهاءً بالمجلس ثم إلى مجلس الاعيان.

ولذلك أعود لأقول إن ما جرى عليه المجلس هو في حله لأنه أعمال للنصوص ولأن المجالس المتعاقبة أعتفت المجلس من التلاوة حتى لو صح ما ذهب إليه الزميل علماً أنه برأيه ليس صحيح، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، الحقيقة اختصاراً للوقت أنا أرى أننا انما اماننا مشاريع كثيرة أن نتجاوز عن مداها أو تلاومها وأن نلتزم بالعرف التي اتبعناه حتى نؤثر

الوقت، واقترح أن نصوت على إحالة اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبد السلام فرجات.

السيد عبد السلام فرجات: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة هناك القاعدة القانونية العامة عندما يكون هناك نص أمر في واقع الأمر لا يجوز مخالفة، الذي يجوز مخالفته هو النص الجوازي. والصيغة التي وردت في المادة ٤٠ هي صيغة أمر «بعد مرور المدة المعنية يقرأ» ولو كملنا العجز لهذه المادة «فإذا رأى المجلس أن هناك حاجة لمثل هذا القانون» يعني المجلس يرى ابتداءً من حيث المبدأ العام إن كان هناك حاجة لمثل هذا القانون يحيله عندئذ للجنة القانونية لتقوم بدراسة. أما أن تفرق اللجنة بقوانين قد لا يرى المجلس من حيث المبدأ ضرورة لها فالحقيقة أمر في غير محله.

أيضاً بقراءة نصوص الدستور المادة ٩٥ التي تحدثت عن اقتراحات الاعضاء لمشاريع القوانين قالت بأنها تحال إلى اللجنة القانونية، بينما في المادة ٩١ التي تحدثت عن مشروعات القوانين التي تحال من الحكومة لم تقل مثل هذا وإنما تركت الأمر للمجلس أن يرد المشروع أو يعدله أو يقره. إذن المجلس ينظر به من حيث المبدأ العام إذا كان له ضرورة أم لا ومن ثم إذا رأى ذلك يحيله إلى اللجنة القانونية لأحكام الصياغة الفنية والقانونية عندئذ، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: نحن نعلم بأن العرف مصدر من مصادر التشريع في البلد، وبما أن العرف قد استقر في هذا المجلس على النحو الذي تسير عليه دراسة القوانين وذلك باستقبالها من قبل المجلس ثم إحالتها إلى اللجان المختصة لدراستها، ثم استقبال التوصيات من تلك اللجان والتصويت على القانون بالطريقة الدستورية المتبعة.

فأني لا أرى، وإن كانت هذه المادة تنص، مخالفة للنظام الداخلي لأن المجلس عندما استقر عرفه على هذا النحو فكأنه قد صوت بتجاوز أحكام هذه المادة، وإن من حق المجلس في تصرفاته الداخلية أن يتجاوز أي نص إذا كان ذلك بأجماع أعضاء المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة التي ينظر للمادة يلاحظ أنه يصعب تطبيقها في الواقع لأن المادة تفترض أن المجلس منعقد باستمرار وليس في جلسات معينة.

فتقول المادة ولا يوضع مشروع أي قانون موضع البحث والمداخلة في المجلس ما لم تكن نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة أيام على الأقل، أي تفترض أن المجلس في انعقاد دائم على الأقل من البدء بالمداخلة فيه. وعلى أنه إذا كانت هناك أسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً ومعروف عندما تستدعي حالاً لا يكون المجلس في جلسة، إذا تريد أن توزعه

قبل ثلاثة أيام وإذا رأى المجلس بالأكثرية أن ينظر فيه حالاً فمعهنا كأنها تفترض أن المجلس هو بانعقاد مستمر وليس في جلسات معينة في الأسابيع.

فيجب على الرئيس أن يضع ذلك في الرأي فإذا أقرته الأكثرية يقرأ في الحال ثلثاً ولا ينتظر مرور المدة المذكورة أي الثلاثة أيام، فلذلك العرف الذي ساد في المجلس هو انسجاماً مع الواقع الذي تفرضه طبيعة الموقف، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة أنا عندما تكلمت قلت أننا في هذا المجلس أوحى في المجالس السابقة سرنا بعرف خاطيء، العرف الصحيح الذي يطبق ويكون مصدراً من مصادر التشريع هو العرف الموجود إذا لم يكن هنالك نص، فإذا كان هنالك نص يقدم النص ولا يقدم العرف إطلاقاً.

فهذا العرف عرف خاطيء ويجب الرجوع عنه، هذا ما عنيت، أنا لا أنكر وجود هذا العرف لكنه عرف خاطيء في حالة وجود النص القانون الأمر.

المادة ٣٩ تقول ولا يوضع مشروع نص أمر، لكن إذا رأى المجلس غيراً وإذا رأى يسير إلى العرف فيأمكن معالي رئيس المجلس أن يطرح موضوع إعفاء المجلس من تلاوة هذا القانون وإحالته فوراً إلى اللجنة المختصة فلا مانع، وشكراً سيدي الرئيس.

هكذا من العرف

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً
سيدي الرئيس، أولاً هذا النص كان يعني أن
يقرأ أي قانون على مبدأ القراءتين، يقرأ القراءة
الاولى ويتم النقاش فيه وليس الاحالة، نقاشاً
من حيث المبدأ، ثم اذا قبل بعد إتمام النقاش
يحال الى اللجنة المختصة. وهذا المبدأ أسقطه
مجلس النواب كما أسقط مبادئ أخرى تمت
على معالي النائب الاول لرئيس المجلس ان
يتكلم عنها، وخاصة المادة «٤٢» الفقرة «ب»
«يتلى محضر كل جلسة في الجلسة التي تليها ليقروه
المجلس» فان كان يقرأ نص أمر فيتلى نص أمر،
ومع ذلك نحن لا نتلو محضر كل جلسة في مطلع
كل جلسة لأننا سنضيع وقت المجلس بما لا طائل
منه.

ولذلك سيدي الرئيس أرجو أن تتجاوز
هذه النقطة كما تتجاوز تلاوة المحضر، ولا
حاجة لاثارتها في هذه المرحلة لأنها عرف مستقر،
وشكراً سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.
معالي رئيس المجلس: شكراً، مع التثنية
الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: انا حقيقة أود ان
اثني ايضاً لكنني أود ان اقول ان لا تنوه في تفسير
القاعدة الأمرة، القاعدة الأمرة ليست فقط هي
التي تبدأ بصيغة الامر. سن الأهلية ١٨٥ سنة،
إذا كان واحد عمره ١٧ سنة لا يكون برسم
الأهلية وما فيه قاعدة أمرة الاصل أن القاعدة
الأمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها إلا بإراضي أن

المادة «٣٩» مادة مكملية او قاعدة قانونية مكملية
لارادتها ومخالفتها لا يترتب عليها أي بطلان
لأنه لا بطلان الا بنص، ولا بطلان إلا اذا كانت
المخالفة مخالفة لقاعدة قانونية أمرة، يعني قاعدة
اذا خالفناها نخل النظام العام.

لذلك، سيدي الرئيس، لاغضاضة عما
جرى عليه المجلس، وحقيقة إختصاراً للوقت
وبعيداً عن الجدل القانوني أقترح أن يحال
القانون الى اللجنة القانونية علماً بأن جميع
الزملاء قد قرأوا هذا القانون، والأصل من
الناحية العملية أن نسهل الامور ونأخذ بروح
النص لا بشكليات النص، وشكراً سيدي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ونتوقع أن
نسير بذلك، اذن يحال الى اللجنة القانونية؟
موافقة.

السيد الامين العام:

٢ - مشروع قانون معدل لقانون المحامين
الشرعيين لسنة ١٩٩١.

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء

الرقم م ح ٥١٥/٥

التاريخ ١٤١٢/٦/٢٥

الموافق ١٩٩١/١٢/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من
(مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

لسنة ١٩٩١)، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء
في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٤،
مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس
النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام
رئيس الوزراء
نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان
مع نسختين من مشروع القانون.

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١). ويقرأ مع
القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من
تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ٢ - ١ - يعين قاضي القضاة لجنة تعمل للمدة التي يراها مناسبة تتألف من رئيس محكمة
الاستئناف الشرعية رئيساً، وعضوية قاضي شرعي ومحام شرعي. ومحام
نظامي يعينه قاضي القضاة بناء على تنسيب نقيب المحامين النظاميين.
ب - تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فحص طلبات
الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية، ومناقشة ابحاث المحامين الشرعيين
المتدربين التي تقدم للحصول على تلك الاجازة واعتمادها اذا تبين لها انها
مناسبة.

المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٣) منها:-
(قدم بحثاً قانونياً في موضوع يتمثل بالقضاء الشرعي واعتمد من قبل اللجنة
المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون بعد مناقشته).

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٠ - مدة التدريب على المحاماة الشرعية ستان، على ان للجنة المنصوص عليها في المادة
(٧) في هذا القانون الاذن للمحامي المتدرب بالرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية
بعد مرور سنة على تدريبه، على ان يتم ذلك بتفويض خطي من استاذة ونحت
اشرافه.

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:-

هذا من الاصل

المادة ١٨ - على كل شخص يحصل على اجازة في المحاماة الشرعية ان يدفع قبل مباشرته العمل الرسم السنوي ومقدارة (٣٥) خمسة وثلاثون ديناراً، وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي حصل فيه على تلك الاجازة خلال السنة لأول مرة، ويسدد سنوياً بعد ذلك خلال شهر كانون الثاني من كل سنة، وتنشر خلال شهر شباط منها في الجريدة الرسمية اسماء المحامين الذين دفعوا الرسم.

المادة ٦ - يلغى نص المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

المادة ١٩ - كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم بأي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلًا على اجازة المحاماة الشرعية بمقتضى احكام هذا القانون. يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار، وتضاعف هذه العقوبة على اساس حدها الاعلى في حالة التكرار.

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون المحامين الشرعيين

صدر (قانون المحامين الشرعيين) سنة ١٩٥٢، وكثيره من القوانين المعمول بها فقد اظهر التطبيق العملي له الحاجة الى ادخال عدد من التعديلات الضرورية عليه وهو ماتم في مشروع القانون المرفق الذي تضمن التعديلات التالية على القانون الاصلي:-

١ - عدلت المادة (٧) منه المتعلقة بلجنة فحص طلبات الاجازة لممارسة مهنة المحاماة الشرعية بحيث اصبحت هذه اللجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بدلا من احد قضاة هذه المحكمة، كما اضيف محام نظامي الى عضويتها يعينه قاضي القضاة بناء على تنسيب نقيب المحامين، كما حددت مهام وصلاحيات هذه اللجنة.

٢ - عدلت المادة (٩) منه باضافة شرط جديد اليها يقضي بأن يقدم المحامي المتدرب الحاصل على شهادة من كلية الشريعة الاسلامية او من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشريعة الاسلامية وامضى مدة التدريب المقررة - بحثا قانونيا - في موضوع يتصل بالقضاء الشرعي يجري تقييمه واعتماده من اللجنة وذلك لنفع المتدرب على القيام باعمال البحث والدراسة والاطلاع على المصادر الفقهية والقانونية ليصار من خلال ذلك الى التعرف على مقدرته العلمية للنظر في امكانية منحه اجازة ممارسة المهنة وهو شرط مماثل لما هو معمول به في نقابة المحامين النظاميين.

٣ - عدلت المادة (١٠) منه بحيث يجوز للجنة ان تأذن للمحامي المتدرب المرافعة امام المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور سنة على تدربه وذلك تحت اشراف استاذ الذي يتولى تدريبه،

مجلس الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الثالثة لمجلس الامة المتعقد في ١٩٩٢/١/٢٦ م ١٣

- فان التدريب لمدة سنة تعتبر في الواقع كافية لتأهيل المحامي المتدرب لمثل هذه المرافعة المحدودة وضمن الشروط المقررة في التعديل.
- ٤ - عدلت المادة (١٨) منه بحيث اصبح الرسم السنوي لممارسة المحاماة الشرعية (٣٥) دينارا بدلا من (٣) دنانير لان الرسم الحالي وضع سنة ١٩٥٢ ويعتبر ضئيلا جدا بالقياس الى الوقت الحاضر كما وانه لا يتناسب والخدمات الكثيرة التي تقدم للمحامين، كما عدل موعد دفع الرسم ليؤدى في شهر كانون الثاني من كل سنة بدلا من شهر نيسان منها.
- ٥ - عدلت المادة (١٩) منه بتشديد العقوبة على من يمارس مهنة المحاماة الشرعية دون الحصول على اجازة المحاماة فاصبحت الحكم بالغرامة من (٣٠٠-١٠٠) دينار بدلا من الغرامة الحالية التي لا تزيد على (٥٠) دينارا.

معالي رئيس المجلس: يحال للجنة القانونية؟ موافقة.

السيد الامين العام:

٣ - مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ق م ٦٤٢/٢

التاريخ ١٤١٢/٧/١١

الموافق ١٩٩٢/١/١٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المتعقد بتاريخ ١٩٩٢/١/١١، مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

هذا من الأصيل

المادة ٢ - أ - تشكل لجنة الضباط في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية على النحو التالي:-

الاسباب الموجبة

يهدف التعديل الى اعادة تشكيل لجنة الضباط في القيادة العامة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣) من القانون. وذلك في ضوء عملية اعادة تنظيم القوات المسلحة والتي تضمنت انشاء هيئة اركان مشتركة فيها.

معا لي رئيس المجلس: يحال للجنة
القانونية؟

موافقة .

السيد الامين العام:

٤ - مشروع قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الوزراء

الرقم ق م ٦٤٧/١

التاريخ ١٤١٢/٧/١١

واقبلوا فانق الاحترام
رئيس الوزراء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - أ - يستعاض عن كل من عبارة (القائد العام) وعبارة (رئيس هيئة الأركان العامة)، حيثما وردتا في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية أو في أي تشريع آخر بعبارة (رئيس هيئة الأركان المشتركة).

ب - يمارس (رئيس هيئة الأركان المشتركة) أو من ينوب عنه خطياً جميع المهام والصلاحيات التي كان يمارسها (القائد العام) و(رئيس هيئة الأركان العامة) في أي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية أو في أي تشريع آخر.

المادة ٣ - يلغى (القانون المعدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية) رقم (٥) لسنة ١٩٨٩.

الأسباب الموجبة

مشروع القانون المعدل للقوانين المعمول بها
في القوات المسلحة الأردنية

ان عملية اعادة تنظيم القوات المسلحة والتي تضمنت انشاء هيئة أركان مشتركة للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية ولتتمكن رئيس هيئة الأركان المشتركة من ممارسته لصلاحيات كل من (القائد العام) و(رئيس هيئة الأركان العامة) المنصوص عليها في القوانين والنشريات المعمول بها فقد وضع المشروع المرفق .

معالي رئيس المجلس: يحال للجنة
القانونية؟

موافقة.

السيد الأمين العام:

٤ - قرار اللجنة الإدارية رقم ١٣، تاريخ

١٩٩٢/١/١٩ والمتضمن بعض
الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: مقرر اللجنة
الادارية، تفضل.

السيد نادر الظهيريات مقرر اللجنة
الإدارية:

ملک از اسلام

اللجنة الادارية

لمجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب
بنصائها القسانوني بتاريخ ١٩٩٢/١/١٩،
برئاسة سعادة السيد داود قوجق رئيس اللجنة
وحضور مقررها سعادة السيد نادر الظهيرات
وحضور اصحاب السعادة السادة الاعضاء:

١. كامل العمري.
 ٢. عبدالرحيم العكور.
- وتغيب بدون معذرة كل من اصحاب
السعادة السادة الاعضاء:
١. فيصل الجازي.
 ٢. عبدالله الزريقات.

ونظرت اللجنة بالشكاوى المحالة عليها
من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

١. الشكوى رقم (١٦٦) تاريخ
١٩٩٢/١/١٥، المقدمة للمجلس من
المواطن محمد قاسم محمد الربابعة بشأن
موضوع مشروع البقالة الذي تقدم به الى
مديرية تنمية لواء الكورة عام ١٩٩١،
حيث وافقت وزارة التنمية الاجتماعية
على منحه بضاعة بقالة بمبلغ (١٥٠٠)
دينار تسدد على أقساط شهرية قيمة القسط
الشهري (١٥) دينار وبعد ذلك قام
اصحاب البقالات المدينون لهم بمطالبته
بمستحققاتهم وقد استغل المبلغ الذي
حصل عليه من التنمية الاجتماعية

بتسديد الديون مخالفاً شروط الاستثمار.
وفي تاريخ ١٩٩١/١٢/٥، قامت مديرية
تنمية لواء الكورة بارسال كتاب الى وزارة
التنمية الاجتماعية طلبت منها اصدار أمر
بتحصيل المبلغ كاملاً دفعة واحدة بسبب
اغلاقه البقالة.

(توصي اللجنة حفظ الشكوى لأنه لم يتم
بما كان يجب عليه أن يقوم بالمال المعطى له
وذلك بفتح المشروع والاستمرار به).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق
المجلس الكريم على التوصية؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢. الشكوى رقم (١٧١) تاريخ
١٩٩٢/١/١٣، المقدمة للمجلس من
المواطن هاني كامل عبد سمارة، بشأن
الطلب باعادة استخدامه في المؤسسة
العامة للضمان الاجتماعي حيث أنهيت
خدماته منها بموجب كتاب دائرة المخابرات
العامة رقم ٥٤٩٢٧/١١/٣ تاريخ
١٩٨٤/١٠/٢٢.

(تنسب اللجنة احوالها الى لجنة الحريات
العامة والطلب من المجلس بالتخاذ قرار
باحالة جميع المشاكل الأمنية الى لجنة
الحريات العامة).

معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد
الحاج.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكراً معالي
الرئيس.

أنا أعتقد أن الشكاوى التي تقدم للجنة

في مهامها، تعرض على اللجنة الادارية، هي
الشكاوى وكل ما يتعلق بالادارة، فالقضية من
مهام اللجنة الادارية.
استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي
الرئيس، أنا أريد أن أؤيد سعادة رئيس اللجنة
الادارية، صحيح أن المادة (١١٥) تحيل جميع
الشكاوى الى اللجنة الادارية ولكنها قالت انه اذا
كان هناك موضوع معروض على لجنة أخرى أو
أنه من صلاحيات لجنة أخرى للرئيس أن يحيل
ذلك الموضوع مباشرة على تلك اللجنة، وقد
أفردنا لجنة خاصة للحريات العامة والموضوع
موضوع يتعلق بالحريات.

ولذلك فإن اقتراح اللجنة الادارية أن كل
المواضيع التي تتعلق بالحريات، أي شكاوى،
أن يرسلها معالي الرئيس مباشرة الى لجنة
الحريات العامة لاختصار الطريق على المشتكي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأخ
الأمين العام رجاء أن تقرر مثل هذه القضايا
حسب طلب المجلس الكريم، البند الذي يليه.

٣. الشكوى رقم (١٧٢) تاريخ
١٩٩٢/١/١٢، المقدمة للمجلس من
المهندس عصمت احمد مدالله حجازي
بخصوص عطاء فراخ اسكان الهاشمية.
بعد أن قامت مؤسسة الاسكان بطرح
العطاء بالجرائد الرسمية عام ١٩٨٩،
رسي العطاء على مكتب المساحة العامة
الذي يديره المهندس المذكور وعند القيام
بالعمل الميداني والمكتبي للمشروع تبين
للمهندس بأن الشوارع التنظيمية لا تتفق

الادارية الاصل أن تقرر اللجنة الادارية إما
حفظها أو احوالها الى الحكومة مباشرة وبخاصة
مثل هذه القضايا قضية المصقولين لأسباب
سياسية، فتحيلها اللجنة الى الحكومة مباشرة
عن طريق المجلس. أما أن تتبادلها اللجان من
لجنة الى أخرى وهكذا فقد تنتهي الدورة والتي
تليها دون أن يحدث شيء، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ
داود قوجق.

السيد داود قوجق رئيس اللجنة
الادارية: الواقع قرار اللجنة الادارية منسجم
مع النظام الداخلي المادة (١١٥) والتي تقول
ويحيل الرئيس العرائض المقلدة بالجدول على
اللجنة الادارية الا اذا كانت متعلقة بمشروع أو
اقتراح أو موضوع عال على احدى لجان المجلس
الأخرى فإن الرئيس يحيلها عليها لفحصها مع
الموضوع. وكل القضايا الأمنية أو الفصل
لأسباب سياسية محالة على لجنة الحريات العامة،
ولجنة الحريات العامة هي التي تتابع الموضوع
بأساليب مختلفة.

وبالتالي حتى يتم ما قاله سعادة النائب
نطلب من المجلس اتخاذ قرار باحالة كل قضية
متعلقة بالفصل السياسي أو الأمني احوالها
مباشرة الى لجنة الحريات العامة بدل اللجنة
الادارية وبذلك نختصر الطريق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فقط أن لا
يكون هناك مخالفة لمهام اللجان الأساسية، هذه
لجان أساسية ومهامها واضحة في النظام الداخلي
بصراحة على أن لا يتعارض مع ذلك. فالقضايا
التي هي من مهام اللجنة الادارية، وهذا واضح

هكذا من الأهل

مع الواقع. بعد ذلك قام المهندس بتقديم تقرير الى مؤسسة الاسكان والتي اصدرت أمراً بالتوقف عن العمل بهذا المشروع واعدة بحل المشكلة، ونتيجة لمطالبة موظفي المكتب المذكور بمستحقاتهم قام المهندس بتحرير شيكات مؤجلة الدفع لمدة ستة اشهر لحين حل المشكلة، ومرت شهور ولم تنته المشكلة مما دفع الموظفين الى رفع قضايا جزائية ضده، أدت الى دخوله سجن قفقا وسحب رخصة مزاولة مهنة المساحة منه. ويطلب المذكور تعويضه عن كافة الأضرار التي لحقت به نتيجة توقف المشروع وعن كافة الأعمال التي أنجزت. (توصي اللجنة حفظ الشكوى، ويمكن صاحبها اللجوء الى القضاء).

معالي رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم على التوصية؟ موافقة. البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٤. الشكوى رقم (١٧٩) تاريخ ١٩٩٢/١/١١، المقدمة للمجلس من مستخدم سلطنة وادي الأردن. وعددهم (٢٣) موظفاً بخصوص الانضمام الى نظام الخدمة المدنية حيث قام كل منهم بتقديم طلبات في الأعوام ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠. ومن لم يتقدم بالطلب قبل نهاية عام ١٩٩٠ أرسل له إشعار بالاستغناء عن خدماته في نهاية عام ١٩٩٢. وعددهم (١٦٥) اسماً ولم يزد لهم ذكر. وفي ١٩٩١/١٠/١٤، أرسل كشفاً يضم (٩٥٧) اسماً تم ضمهم لنظام

الخدمة المدنية ولم يرد اسم أي منهم، وبعد مراجعة شؤون الموظفين لسلطة وادي الأردن في عمان كان الرد بأن اسماءهم سقطت سهواً. وبعد ذلك تم مخاطبة ديوان الخدمة المدنية بكتاب بتاريخ ١٩٩١/٢/٩، الا أن ديوان الخدمة اعتذر بحجة أن الكتاب جاء متأخراً، حيث آخر موعد هو نهاية ١٩٩٠ م. يطالب هؤلاء الموظفون بحل مشكلتهم، كما تطالب اللجنة، بحل مشكلة زملائهم الآخرين. (توصي اللجنة جواز النظر وإحالتها الى معالي وزير المياه والري).

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥. الشكوى رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩١/١٢/٢٢، المقدمة للمجلس من المواطن هالي يوسف حداد بخصوص الاستغناء عن خدماته من بنك الأردن والخليج بسبب تعاونه مع القضاء، على كشف الاختلاس التي حصلت في البنك، والقضية الآن في المحكمة حيث أن لجنة التدقيق المكلفة بمراجعة حسابات البنك اكتشفت الاختلاسات والتجاوزات التي حصلت في هذا البنك، وأصبحت لجنة الإدارة والمدير العام يشوهدون سمعته للتنظية على ما حصل في البنك والعمل على عدم توظيفه في أي بنك أردني. (توصي اللجنة جواز النظر وإحالتها الى

معالي وزير المالية للتحقق في الموضوع). - هذا وقد قرر المجلس تحويل هذه الشكوى الى وزارة العمل. معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد ابوعليم.

الدكتور محمد ابوعليم: اعتقد أن هذا معالي رئيس المجلس: الدكتور محمد ابوعليم.

الدكتور محمد ابوعليم: اعتقد أن هذا الشخص يجب أن يقوم بدعوى في المحكمة ضد البنك أو ضد تشويه سمعته مش في مجلس النواب، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

ان العلاقة ليست بين البنوك وبين وزير المالية وإنما هي بين البنوك وبين محافظ البنك المركزي، ولذا أرجو أن تصحح إحالتها الى معالي محافظ البنك المركزي للتحقيق في الموضوع، فقط للمعرفة الادارية لنا لكن ذلك لن يحول دون حق المواطن في رفع أي قضية للقضاء، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس. الحقيقة أنا أرى بالاضافة لمعالي محافظ البنك المركزي هي العلاقة عمل وعمل وتعود لمعالي وزير العمل لأن هناك فصل تعسفي بحق

موظف في إحدى المؤسسات الخاصة، فهذه تتعلق من ناحية مالية مع محافظ البنك المركزي ومع ناحية ادارية مع معالي وزير العمل. فأرى أن نحال الى معالي محافظ البنك المركزي ومعالي وزير العمل.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

أنا أرى إحالتها فقط لوزير العمل لأن القضية قضية عمل، أما فيما يتعلق بالتحقيق فيما يجري في البنك، بنك الأردن والخليج، فهي قضية محكمة والآن موجودة القضية في المحكمة فعلاً.

الأصل أن هذا الرجل يبحث عن عمل في البنوك وفصل من عمله السابق بسبب شيء معين، هذا الأمر يتم من خلال معالي وزير العمل ورقابة المصارف أيضاً، يوجد رقابة لعمال المصارف. فالأصح أن تذهب الى معالي وزير العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع عندما قررنا الاحالة لوزير المالية وليس للبنك المركزي باعتبار أن الجهة المسؤولة من الناحية الرسمية وزارة المالية، أما إحالة الشكوى الى وزارة العمل فلا مانع لدينا من ذلك.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق

هكذا من الأهل

المجلس الكريم أن تحول إلى وزارة العمل؟ موافقة.

الشكوى التي تليها.

السيد المقرر:

٦. الشكوى رقم (٨٧١) تاريخ ١٦/١١/١٩٩١، والمقدمة للمجلس من عشائر خضير بني صخر عنهم بادي عواد الرديني بخصوص وضع اليد على أراضي الدولة اسوة بباقي عشائر بني صخر. ففي عام ١٩٧٠م تم وضع اليد على أراضي الدولة الواقعة في منطقة الشومري ودعان الضبيعي وشرق منطقة الفريشين من قبل عشائر خضير بني صخر وتم تغريمهم من قبل لجنة أملاك الدولة. ووضعت دائرة الأراضي والمساحة في خرافط الدولة الموجودة لديها بأن واضعي اليد على هذه الأراضي هم عشائر خضير بني صخر، وامتثالاً لأوامر الدولة القاضي بعدم الاعتداء على أملاك الدولة لم يتم استغلال تلك الأرض. وفي عام ١٩٩١، قامت مجموعة من عشيرة البخيت بحفر آبار ارتوازية في الأرض نفسها بدون رخصة قانونية أو إذن رسمي. وقامت عشيرة خضير بابلاغ عشيرة البخيت بأن الأرض المذكورة نحن وضعنا يدنا عليها منذ عام ١٩٧٠ وطلبت منها الاعتماد عنها حتى يتم البت فيها من قبل الدولة. عندها قامت عشيرة البخيت بتقديم شكوى إلى قيادة البادية وحرس الحدود حيث قامت قيادة البادية بالغاء القبض على (١٥) رجل من

عشيرة الخضير واعتقالهم مع أن عشيرة البخيت تقوم الآن بحفر الآبار الارتوازية وبناء الخيام والقيام بأعمال استفزازية. ترى اللجنة جواز النظر وإحالتها إلى معالي وزير المالية والمطالبة بإنهاء أسباب الخلاف).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزهمي

معالي رئيس المجلس: السيد عطا الشهبان.

السيد عطا الشهبان: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة أنا أشكر الأخ بادي عواد الرديني لاثارته هذا الموضوع حتى يفسح لنا المجال للتحدث في موضوع أراضي الخزينة.

أراضي الدولة بشكل عام هي محاطة بأسس لا تحترم المصلحة العامة ولا مصلحة الوطن ولا المواطنين. وأسطورة الواجهات العشائرية إذا دلت على حقيقتها في هذا الأسلوب فهي بادرة لا تدل إلا على تخلف وضياح وهذر أسواق الخزينة بشكل عشوائي وعشائري، أفحكم الجاهلية تبغون؟؟ ان جميع هذه الأراضي هي أراضي الملكية الأردنية الهاشمية ويجب، وأنا أطالب الدولة، أن تشكل لجنة لدراسة جميع هذه الأراضي وصلاحياتها وإمكانية استغلالها بشكل أفضل من التقسيمات العشائرية المتوارثة، وهذه متوارثة قديماً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، نقطة نظام الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة لا أريد أن أخوض في الموضوع، أخوض فقط في نقطة نظامية تتعلق بالعرائض.

العرائض في المادة «١١٢» و«١١٣» من النظام الداخلي، «١١٣» تقول «يجب أن تكون العريضة موقعة من مقدمها أو مقدمها مذكوراً بها مهنة مقدمها... الخ» الحقيقة لفت نظري عند قراءة البند «٦» من قرار اللجنة الإدارية تقول الشكوى رقم ٨٧١ تاريخ ١٦/١١/٩١ والمقدمة للمجلس من عشائر خضير بني صخر وعنهم فلان الفلاني. فهل وقعا جميع أفراد العشيرة أم فقط وقع شخص؟ فإذا كان شخص واحد هو الذي وقع تنظر العريضة على أساس أنها مقدمة من هذا الشخص، لأن النظام الداخلي يقول يجب أن تكون موقعة من مقدمها أو مقدميها. إذا كان شخص تنظر على هذا الأساس، وإذا كان مجموعة أشخاص يجب أن يوقعوا والا يصبح نظر العريضة بصفة جماعية غير صحيح، نظامياً أتكلم.

معالي رئيس المجلس: هي موقعة من شخص معن اسمه وهو موجود وتنتظر على أساس أنها موقعة من هذا الشخص، هذا المقصود فيها ولا أتوقع أنه فيه خلاف على هذا.

السيد عبد الكريم الدغمي: اللجنة الإدارية نظرتها كأنها مقدمة من عشيرة.

معالي رئيس المجلس: لا هم قالوا موقعة

وأكرر مرة أخرى أن الأردن هي ملك للأردنيين على حد سواء لا فرق بين هذا وذلك. ويجب أن نفكر في عملية إحياء الأرض الموات وأن «يرث الأرض عبادي الصالحون» والصلاحيات أياً الأخوة تأتي في إمكانية استغلال هذه الأراضي واستخدامها واستغلالها الاستغلال الأمثل، وأن يكون هناك دراسة صحيحة وسليمة لكيفية استغلالها. أما مش مجرد أن أقول والله هذه واجهتي العشائرية أستولي على «٣٠٠» ألف دونم وبالتالي تبقى هذه الأراضي بور. احنا ما عندنا مانع لأي مواطن في الأردن يستملك أي قطعة أرض لكن يستملكها ويستغلها في المجال الزراعي السليم.

ونحن، معالي الرئيس، نتحدث عن البطالة ونتحدث عن المديونية ونتحدث عن مواضيع كثيرة، وعندما نتحدث عن الأرض والزراعة يجب أن نتحدث عنها مثلاً نتحدث عن القوات المسلحة. هي ضرورية جداً للبلد لأن الأمن الغذائي ضروري جداً للبلد، وإمكانية استغلال هذه الأراضي ضرورية جداً.

وقد يجوز أن عطا الشهبان مثلاً يستولي الآن على «٣٠٠» ألف دونم ويصير يبيع فيها وتأتي شركات يمكن مش برؤوس أموال أردنية تستغل هذه الأراضي ويحتكرها وبالتالي تأتي إلى نظام الاقطاع.

أنا أطالب المجلس الكريم وأطالب الحكومة الرشيدة بتشكيل لجنة لهذه الغاية، وشكراً سيدي الرئيس.

هكذا من الأصل

من فلان وسموا موقعها وهذا جائز، الدكتور احمد عويدي .

الدكتور احمد عويدي العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكراً سيدي الرئيس.

عطفًا على قرار اللجنة الادارية وما تفضل به سعادة اخي عطا الشهبان بالنسبة لموضوع الواجهات العشائرية الحقيقة أنا أتفق معه في بعض النقاط وهي استغلال الأرض وتعميلها، ولا أتفق معه في النقطة الأخرى وهي أن تؤول هذه الأرض الى أهلها.

وباعتقادي أن أي شخص قارىء للتاريخ يجد على مر التاريخ أن هناك واجهات عشائرية لأي منطقة ولاي سكان، وبالنسبة للبادية الأردنية والعشائر الأردنية بشكل عام سواء أولئك الذين في البادية أو الجبل أو مناطق الغور والحمة لهم واجهات عشائرية عرفناها في الأردن في جميع القرون المتوسطة والقرن الحديث.

وباعتقادي أننا نخشى، مع الأخ عطا الشهبان، على أن تؤول هذه الأرض إلى أولئك الذين يأتون بشركات وأسواق مجهولة يعملون حثيثاً للتأمر على الوطن والشعب. ولكننا أيضاً يجب أن نثبت هؤلاء الناس المواطنين الشرفاء في أرضهم وأن نمدحهم في أن يعبروا أرضهم.

أنا حقيقة مع اعطاء هذه العشائر واجهاتها العشائرية لأنها دافعت عنها عبر سنين وقرون طويلة بدمائها وأبنائها وقدمت التضحيات الكبيرة والكثيرة من أجلها، وليست هناك فقط في البادية الوسطى والشمالية والوسطى. هناك مشاكل أيضاً تعاني منها

العشائر التي انتمى إليها في المناطق ما بين الغور ومناطق الجبل، أيضاً هنالك واجهات عشائرية ذهبت أرض ميرري وأرض أحرار. أنا مع تشكيل لجنة لدراسة مثل هذه القضية وأيضاً مع أن تبقى هذه الأرض لهذه العشائر كل حسب واجهته، ولكن أن يوضع نظام أو قانون لا يسمح إطلاقاً بأن تذهب الأرض من الشعب الذي يجب أن تكون له وهم أهلها الأصليون، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو أن يكون الأمر واضح أن هناك شكوى وقد درست اللجنة الادارية ونسبت تحويلها الى جهة معينة، أما موضوع الواجهات العشائرية بشكل عام فهي قضية كبيرة. وهناك لجان مختصة في موضوع البادية والريف ويمكن أن تقدم دراسة كاملة.

وبالنسبة للاقتراح الأول الذي اقترحه الأخ عطا الشهبان بتشكيل لجنة، هناك لجنة خاصة اسمها لجنة البادية والريف ويمكن أن تقدم المشروع مدروس ويعرض على المجلس الكريم ويتخذ القرار المناسب أو يحول الى الجهة المعنية. أرى أن نقف عند هذا الحد وأن نوجه الشكوى الى الجهة المعنية.

السيد عطا الشهبان: الدكتور احمد عويدي العبادي أورد اسمي ومن حق الرد عندما يقول قارىء التاريخ والأردنيين والعشائر جيبوا هذه الأرض بدمائهم.

أنا أردنيين، وأنا معه، وأنا إذا فيه دفاع عن الأردن والمحافظة على الأردن وعلى نظام الأردن نحن مع هذا التوجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن اجتماع رؤساء ومقرري اللجان والمكتب الدائم في جلسته بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦

اجتمع رؤساء ومقرري اللجان والمكتب الدائم بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٦، برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عريبات رئيس المجلس وحضور اصحاب المعالي والسادة:

داود فوجج، سليم الزعبي، د. حسني الشيباب، محمد السردور، مطير البستنجي، عيسى الرموني، د. احمد عتاب، عبدالعزيز جبر، حسين مجلي، نايف الحديدي، عبدالحفيظ علاوي، محمود هويل، د. عبدالله العكايلة، ابراهيم الخريسات، زياد ابو محفوظ.

وشارك في الاجتماع من السادة أعضاء المجلس: د. ذيب مرجي، سلامة الغويري. وتغيب عن الاجتماع السادة: عبدالكريم الدغمي، د. نايف ابوتايه، د. محمد ابوفارس، نادر الظهيريات، د. عوني البشير، يوسف العظم، عبدالمجيد الشريدة، فؤاد الخلفات وليث الشيبيلات.

استعرض المجتمعون نشاطات اللجان وخطة عمل كل لجنة على حدة، والغياب في كل لجنة، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار المجلس حول من غاب عن اللجنة بدون عذر (ثلاث مرات) يعتبر فاقد العضوية من اللجنة.

طالب معالي الرئيس اللجان التي لم تقدم خطة عمل لها بوضع خطة عمل تتضمن تحديد الأولويات والبرامج الزمنية للاجتماعات.

أهم النقاط عن اللجان:

معالي رئيس المجلس: هو ما خالفك، ما خالفك.

السيد عطا الشهبان: هو أورد كلمة دائماً يقول قارىء التاريخ، فنحن نقرأ التاريخ.

معالي رئيس المجلس: يا استاذ ابو خالد هو أريدك، اذن تحول الى المالية حسب ما هو محول من اللجنة. البند الخامس السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام:

٥ - انجازات اللجان الدائمة والمؤقتة خلال الدورة العادية الثالثة.

معالي رئيس المجلس: هناك تقرير وإذا سمح الاخوان باعفاء المقرر من قراءة هذا التقرير، موافقة؟ موافقة.

هو تقرير عن متابعة أعمال اللجان وقلنا يوزع على الأخوة جميعاً. ونرجو أن يكون هناك عناية خاصة بما جاء فيه وبما طلبناه هذا الصباح من الأخوة رؤساء ومقرري اللجان لتزويد المجلس عن انجازات جديدة ان شاء الله. تفضل دكتور ماجد.

الدكتور ماجد خليفة: معالي الرئيس نفتقد لجنة التحقيق النيابية من بين هذه اللجان التي وردت، فماذا صنعت هذه اللجنة وما الذي قدمته الى المجلس المؤقت؟

معالي رئيس المجلس: سيزود المجلس الكريم بتقرير خاص عن أعمال هذه اللجنة، نعم لم ترد في هذا التقرير وسيرد عنها تقرير خاص باذن الله في جلسة قادمة قريبة.

(وهذا هو التقرير الذي ورد عن اجتماع رؤساء ومقرري اللجان والمكتب الدائم).

هكذا من الأهل

١ - اللجنة القانونية :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٩) اجتماعات .
- ٢ . الانجازات (١١) قانون .
- ٣ . الباقي (٣٨) قانون و (١١) اقتراح برغبة و (٢) قانون على اللجنة المشتركة القانونية والتربية .
- ٤ . لا يوجد مشكلة في النصاب .
- ٥ . المطلوب منها وضع أولويات للقوانين التي لديها .

٢ - اللجنة المالية :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٧) اجتماعات .
- ٢ . الانجازات (٦) قوانين .
- ٣ . الباقي (٨) قوانين و (٤) تقارير لديوان المحاسبة .
- ٤ . لا يوجد مشكلة في النصاب .
- ٥ . المطلوب من اللجنة وضع أولويات وبرنامج زمني للقوانين وتقارير ديوان المحاسبة التي لديها .

٣ - اللجنة الادارية :

- ١ . اجتمعت (٣) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . الانجازات (١١) شكوى .
- ٤ . الباقي (٨) اقتراحات برغبة و (١٢) شكوى .
- ٥ . لا يوجد مشكلة في النصاب .

٤ - لجنة الشؤون الخارجية :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٤) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . المطلوب من اللجنة توزيع محضر

اللجنة على السادة أعضاء المجلس وخاصة المهم منها .

٥ - لجنة الحريات العامة :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٦) اجتماعات .
- ٢ . نظرت في جميع القضايا المقدمة لها .
- ٣ . موضوع الغياب من ينطبق عليه قرار المجلس في هذه اللجنة غياب ثلاث اجتماعات :

- ١ . سعادة السيد السيد ليث الشيللات .
- ٢ . سعادة السيد يعقوب قرش .

٦ - اللجنة الزراعية :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٣) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . لا يوجد مشكلة في النصاب .

٧ - اللجنة الصحية وسلامة البيئة :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٣) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . موضوع الغياب من ينطبق عليه قرار المجلس في هذه اللجنة غياب ثلاث اجتماعات :

سعادة الدكتور يوسف الحصاونة .

٨ - لجنة التربية والتعليم :

- ١ . اجتمعت اللجنة اجتماعين .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . لا يوجد مشكلة في النصاب .
- ٤ . المطلوب من اللجنة الاسراع في انجاز ما لديها من قوانين، وخاصة

قانون التربية والتعليم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ .

٩ - لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة :

- ١ . اجتمعت اللجنة اجتماعين .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . موضوع الغياب من ينطبق عليه قرار المجلس في هذه اللجنة غياب ثلاث اجتماعات :

- ١ . سعادة السيد يعقوب قرش .
- ٢ . سعادة السيد منصور مراد .

١٠ - لجنة الرفيف والبادية :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٣) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . لا يوجد مشكلة في النصاب .
- ٤ . المطلوب تعديل الخطة باضافة متطلبات الرفيف فيها .

١١ - لجنة استراتيجية المياه :

- ١ . اجتمعت اللجنة (٣) اجتماعات .
- ٢ . وضعت اللجنة خطة عمل لها .
- ٣ . لا يوجد مشكلة في النصاب .

السيد الأمين العام :

٦ - ما يجد من أعمال .

- ١ - طلب استقالة من عضوية لجنة فلسطين مقدم من السيد منصور مراد .

معالي رئيس المجلس : لدي تحت بند ما يجد من أعمال طلب من الأخ منصور سيف الدين مراد ونظراً لظروفه الخاصة يطلب الانسحاب من لجنة فلسطين، فهل يوافق

المجلس الكريم على ذلك؟

حسب قرار المجلس الكريم والذي حدد غياب ثلاث مرات بدون عذر هو خروج من اللجنة، فقدم بعض الاخوان لظروفهم الخاصة والتزاماتهم والاكتفاء بلجنة واحدة فهذا بناء على طلب المجلس الكريم، موافقة؟ موافقة.

السيد الأمين العام :

- ٢ - طلب استقالة من عضوية اللجنة المالية بسبب انضمامه الى لجنة الشؤون الخارجية مقدم من الدكتور عبدالله النور .

معالي رئيس المجلس : أيضاً طلب استقالة من اللجنة المالية لانضمامه الى لجنة الشؤون الخارجية مقدم من الدكتور عبدالله النور، هذه عرضتها، موافقة.

السيد الأمين العام :

- ٣ - طلب انضمام الى عضوية اللجنة الزراعية مقدم من سعادة السيد محمود هويل .

معالي رئيس المجلس : طلب انضمام الى عضوية اللجنة الزراعية، أظن أنها أقرت هذه استاذ محمود هويل .

أصوات : هذه جديدة.

معالي رئيس المجلس : اذن انضمام الاستاذ محمود هويل الى اللجنة الزراعية، موافقة.

هذا ما لدي من إضافات على جدول الأعمال، تفضل استاذ عبدالحفيظ علاري .

السيد عبدالحفيظ علاري :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الأجل

يتعرض مسلمو «بورما» لحملة إبادة من قبل الجيش «البورمي» ويعاني مئات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ الاضطهاد والقتل واغتصاب الأعراس، والصحف والأعلام ينشر هذا، وتهجير الأعداد الكبيرة إلى «بنجلاديش». وتعالى صيحات الاستغاثة حيث تحشد الحكومة «البورمية» أكثر من «٧٠» ألف جندي لضرب غيمات اللاجئين إلى «بنجلاديش».

ولذا اقترح على المجلس الكريم اصدار بيان يدين تلك الممارسات ويدعو هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وهيئات الدولية والمنظمات الانسانية لاستنكار حملة الإبادة ضد مسلمي «بورما»، مع الدعوة إلى احترام حقوق الانسان في «بورما» والسماح إلى اللاجئين بالعودة إلى منازلهم وقراهم، والكتابة بذلك إلى البرلمانات العربية والاسلامية وبرلمانات الدول الصديقة، وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الدكتور ذيب مرجي، تفضل.

الدكتور ذيب مرجي: سيدي فقط تصحيح للمعلومات اعتقد انه ما فيه حالياً اسمها «بورما»، تبدل.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح الاستاذ عبدالحفيظ؟ موافقة. تفضل استاذ فخري.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس.

أصدرت وزارة المالية وديوان المحاسبة

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري اذا سمحت لي هل يمكن أن يوجه هذا بسؤال إلى الحكومة؟ نحن اتفقنا أي موضوع يمكن أن يوجه ضمن الأبواب التي ذكرت نرجو أن يدخل من الباب النظامي.

السيد فخري قموار: معالي الرئيس أنا موافق، لكن عندي نقطة أخرى اعتقد انها طارئة.

معالي رئيس المجلس: اذن فهذا الموضوع خليه على باب السؤال، تفضل.

السيد فخري قموار: من جهة ثانية فانا ندعو الحكومة للاستجابة إلى مطالب نقابة المهندسين وهيئتها العامة، والأخذ بوجهة نظر هذا القطاع الواسع من المواطنين المتضررين بسبب التغييرات التي أدخلتها إحدى الحكومات السابقة على نظام العلاوات. ونؤكد هنا أن لجوء المهندسين إلى الاعتصام والاضراب الجزئي وربما الاضراب الشامل عن العمل لم يأتي الا بعد فشل كل المساعي الأخرى وعدم الاستماع لرأي نقابة كبرى يزيد عدد المتسببين إليها عن «٢٠»

الف مهندس، خاصة وأن الظروف المعاشية صعبة في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة. وخاصة أن تعديل النظام جاء ليزيد الحياة ضيقاً في وجه هذا القطاع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

تفاجئت وزملائي النواب وابناء شعبنا عموماً بموافقة الحكومة على الاشتراك في مؤتمر «موسكو» المتعدد الأطراف، مع أننا نعلم جيداً النتيجة التي وصلت لها المفاوضات في «واشنطن» ليس فقط على صعيد الشكل حيث أعتمد الشكل التمثيلي «لمديد»، ولا على صعيد المسارات المطروحة حيث كانت مجمل المفاوضات الثنائية في واشنطن على جميع الجبهات بلا جدوى ولم تقدم قيد أنملة في معالجة جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي، الموضوع الذي ذهب العرب للتفاوض من أجله.

وفي الوقت نفسه فانا نرى أن دول عربية أخرى كسوريا ولبنان مثلاً لم تعلن بعد موافقتها على الذهاب إلى «موسكو» بسبب عدم التقدم في جدول المفاوضات في المسار الثاني، وحتى اللحظة الفلسطينية لهم أيضاً شروطهم للمشاركة في هذه القمة.

كل هذا يجري والحكومة الاسرائيلية مستمرة بإبعاد الفلسطينيين، مستمرة في تعزيز الاستيطان وتسمين المستعمرات، ويعان الاسرائيليون صباح مساء من أنهم لن يوقفوا سياسة التوسع الاستيطاني.

انني أرجو من الحكومة أن تقدم تفسيراً لهذه المشاركة التي تعني إخلالاً بالبيان الذي تقدمت به لنيل الثقة من الحكومة، حيث تعهدت بعدم الذهاب إلى أي شكل من أشكال المفاوضات منفردة، وانني أرى بهذه المشاركة خطوة باتجاه الحلول المنفردة والجزئية مع العدو الاسرائيلي.

وانني اعتقد أيضاً بأن موقفاً عربياً تفاوضياً موحداً يجب أن يقوم، والا فانا نكون قد وقعنا في الفخ الاسرائيلي وهو التفرد بالأطراف العربية وعصرها بمزيد من التنازلات، ونرجو أن نسمع من الحكومة ما يوضح هذه المسألة المستهجنة والغريبة والتي اعتقد أن على مجلسنا الكريم أن يدقق جيداً بهذه الخطوة السياسية ذات الأبعاد الخطيرة جداً واعطائها الأهمية التي تستحق، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

أود أن أتوجه للحكومة بأمر مستعجل يتعلق باجراءات تتخذ مع مواطني الرمثا محل بقاعدة دستورية تقول بالمساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات، ذلك أن الأجهزة الرسمية تطلب من أهالي الرمثا عبور الحدود الأردنية - السورية بوقت محدد وفي ساعات محددة، وتشترط أيضاً الحصول على تصريح لمن كتب عليه أن يكون من أبناء لواء الرمثا. هذا أمر حقيقة في متنى الغرابة وأمر يخالف للدستور الذي يحترمه الجميع.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: لو يوجه كسؤال استاذ سليم.

السيد سليم الزهبي: نعم سيدي لكن المواطنين معتمدون أمام مصرفية الرمثا، ولأن الأمر مستعجل آثرت أن أثيره في هذه الجلسة طالباً من الحكومة أن تحل هذه القضية اتساقاً مع حكم الدستور الأردني، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ ذوقان.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: شكراً معالي الرئيس.

الواقع أننا طلبت الكلام لأنقل إلى الاخوان أعضاء المجلس الكريم بأن سيادة رئيس الوزراء موافق على أن يعلق على الموضوع الذي أثاره الاستاذ بسام حدادين إما في جلسة سرية تعقد بعد هذه الجلسة أو إن شتم في لجنة الشؤون الخارجية، والأمر لكم.

فيما يتعلق بالموضوع الذي أثاره الاستاذ فخري قموار فإن معالي وزير الأشغال العامة لديه مداخله أو تعليق على ذلك، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير الأشغال.

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

كما كان مفاجأة للجميع الحقيقة فاجأتني قرار الهيئة العامة ومجلس نقابة المهندسين في اجتماعها يوم أول أمس الجمعة حول قرار

الاعتصام بداية ثم البدء بعملية الاضراب يوم الاربعاء والخميس لنهاية الأسبوع ثم التوجه للاضراب العام كما ورد في القرار.

بداية القضية تبدأ بمذكرة وصلت إلى دولة رئيس الوزراء ومنها نسخة إلى وزير الأشغال في ١٩٩١/٨/٢٤ هذه المذكرة تطالب النقابة ببعض القضايا التي تهم المهندسين وتتعلق بتعديل بعض المواد في نظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة الذي يحكم الموظفين في كافة دوائر الدولة، ومنها بعض المواد التي تتعلق خاصة بالمهندسين.

المذكرة تحتوي ثلاث قضايا رئيسية، القضية الأولى تتعلق بتعيين المهندسين بعد تخرجهم سواء الحاملين الدرجة الجامعية الأولى أو الثانية أو الثالثة. في نظام الخدمة المدنية الذي عمل به في عام ١٩٨٨ هناك تفاسوت في تعيين المهندسين الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى حسب مدة الدراسة التي أمضوها للحصول على هذه الشهادة، يعين المهندس الحاصل على البكالوريوس المدارس لأربع سنوات بدرجة تختلف عن المهندس الحاصل على نفس المؤهل والذي حصل على هذا المؤهل بدراسة خمس سنوات، هذه القضية الأولى التي أثارها مذكرة النقابة.

القضية الثانية تتعلق باحتساب سنوات الخبرة إذ كان النظام يحسب كل سنتي خبرة في القطاع الخاص تعادل سنة واحدة خبرة عمل في القطاع العام. اتفقت وجهة نظر وزارة الأشغال تماماً مع ما طرحته نقابة المهندسين، وفي هاتين القضيتين كان هناك تطابق في الرأي مع النقابة،

وكتب إلى مجلس الوزراء ونوقشت القضية في مجلس الوزراء وأقر مجلس الوزراء تعديل النظام بما يتفق تماماً مع ما طرحته نقابة المهندسين، وصدر التعديل بتاريخ ١٩٩١/١١/٢، وقد أنهى مراحل القانونية بصدر الأرادة الملكية السامية في نهاية شهر ١١.

القضية الثالثة التي احتوتها المذكرة تتعلق بالعلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص للمهندسين، طرأ تغيير في نظام العلاوات الموحدة على بعض العلاوات التي كان يتقاضاها المهندسين حسب النظام السابق الصادر في عام ١٩٧٧.

بناء على مذكرة النقابة شكلت لجنة فنية بقرار من الحكومة، هذه اللجنة تتألف من كبار الموظفين في مؤسسات الدولة والدوائر الحكومية التي يتواجد بها قطاع المهندسين ومن معهد الإدارة العامة ومن ديوان الخدمة المدنية. على عدة اجتماعات متتالية خرجت هذه اللجان الفنية ببعض التوصيات التي تعدل نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص المنصوص عليها في نظام العلاوات الموحدة. وقد رفعت هذه التوصيات الفنية وهي الآن موجودة في ديوان التشريع بغية إعطائها اللباس القانوني والصياغة القانونية لغاية عرضها بتعديل النظام على مجلس الوزراء. ويقوم الآن ديوان التشريع بصياغة هذه المواد المعدلة صياغة قانونية لغاية مناقشتها في مجلس الوزراء.

كما سبق يتضح أن القضايا الثلاثة التي طرحت في مذكرة نقيب المهندسين منها اثنتان عدل النظام بها حسب رأي النقابة تماماً ولقناعة

وزارة الأشغال ولقناعة الحكومة بأحقية المطالبين.

ومن هنا فإن معظم القضايا التي وجدت في هذه المذكرة عولجت، والقضية الوحيدة التي بقيت هي الآن في ديوان التشريع تنتظر صياغتها قانونياً لعرضها في مجلس الوزراء.

كان باستمرار، معالي الرئيس، سعادة نقيب المهندسين ومجلس النقابة على إطلاع تام بكافة هذه التطورات، وكما ذكرت لهم على مدار كافة الاجتماعات التي التقينا بها سوياً في وزارة الأشغال بأن الوزارة والحكومة حريصة كل الحرص على مصالح كل القطاعات بما فيها قطاع المهندسين لأنه قطاع عامل وفاعل من قطاعاتنا الرئيسية.

ومن هذا الحرص فقد تولت حماية جميع مصالحهم ونفذت ما هو حق منها، وبرأينا جميع ما ورد في المذكرة حققة، ولذلك نقلت ما أمكن تنفيذه، وبقي مادة واحدة هي الآن موضوع نقاش.

معالي الرئيس، ولقد استغربت أن تلجأ النقابة إلى الاعتصام ثم إلى الاضراب، لأنني في اعتقادي أن هذا الطريق لا يسلك إلا إذا أقفل أي باب للنقاش أو البحث أو المحاولة من كلا الأطراف لحل مشكلة.

أما وإن الوزارة والحكومة بشكل عام تمشي متوازية مع نقابة المهندسين ومتفقة اتفاقاً تاماً ومتطابقة الآراء بأنها تسعى إلى حل هذه المطالب فإني قد استغربت تماماً هذا الموقف وقد أوضحت هذا لسعادته، لكنني أحياناً أدرك أن بعض الظروف التي تحيط بالنقابة وبخاصة قد تكون ظروف انتخابية مقبلة في الشهر القادم قد

هكذا من الأهل

تؤدي الى تصعيد بعض المواقف. وزملائي في هذا المجلس الخبراء في الانتخابات النيابية يستطيعون أن يوضحوا ذلك أكثر مني، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان بناء على طلب الأخوة في الحكومة أن تكون الكلمات المتعلقة بمسيرة السلام في جلسة سرية، فنؤجل حديث الاخوان الى الجلسة السرية ونمر على الأساء ومن كان عنده قضية غير هذه القضية نمر عليها ثم نحول الجلسة الى جلسة سرية. نقطة نظام الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: حسب النظام الداخلي يعرض موضوع طلب الجلسة علنية أو سرية على المجلس، فلا بد من قرار للمجلس حتى لا نقع كل مرة بنفس الاشكال مع تأييدي للسرية.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت من ناحية نظامية اذا طلبت الحكومة هذا فلها ذلك، تفضل استاذ محمد المعمر.

السيد محمد المعمر: معالي الرئيس. أ- تواجه البلد أزمة اللحوم ومنتجات الماشية وغلاتها وهناك معلومات عن تسرب الماشية وتهريبها الى دول مجاورة بتصاريح ادارية وغيرها.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت أخ ابراهيم يرجى كسؤال للحكومة.

السيد محمد المعمر: والله هي مهمة لأنها أمن غذائي وأمن وطني، ويمكن والله أهم

من المسائل الأخرى.

بما سبب غلاء الماشية غلاء فاحشاً وعدم قدرة المواطن على الحصول على اللحوم الحمراء البلدية، وذهاب الدعم الى جيوب التجار والمهرين وفقدان الثروة الحيوانية وقد أصبح رأس الغنم ثمنه أكثر من ١٠٠ دينار.

نطالب بمنع تهريب الماشية وتسريبها وضبط المخالفين، والسماح بدخول المواشي للبلد من مناطق الحدود عن طريق ضبطها ودفع الرسوم.

ب- مخصصات مادة السكر عن طريق الكوبونات لا تكفي لأفراد العائلة المخصص لها، وحيث أنها تحتاجها العائلات الفقيرة والموظفين نرجو رفع الكمية من ١١/٢ كيلوغرام الى أكثر وتخفيض بعض المواد وأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير التموين.

معالي وزير التموين: سيدي الرئيس. أطلب استمهال الرد وأن يقدم السؤال خطياً حتى أستطيع أن أجيب عليه اجابة وافية للاخوان جميعاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس حقيقة لا أريد أن أتحدث في أي موضوع إنما حقيقة كنت أتمنى ارجاء السير أصلاً بجدول الأعمال المحدد لهذا اليوم، واقتصار هذه الجلسة على مفاوضات وموسكوف لأنها تتعلق بمصير الأردن ومصير الأمة العربية ومصير فلسطين.

معالي رئيس المجلس: هذا الموضوع تخصص له جلسة خاصة.

السيد حسين مجلي: يا سيدي اذا استمرينا في بحث هذه المستجدات معني ذلك الموضوع الي كان لازم يأخذ الجلسة كلها بمعزل عن جدول الأعمال، لذلك اقترح على الاخوان عدم استمرار الحديث لاقتصار الموضوع على هذا الموضوع المصيري، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

انا أشارك الأخ الاستاذ سليم الزعبي فيما ذهب اليه وقد مر الموضوع دون أن يتم به أحد، ان من حق الدولة أن تصون أمنها وتحمي مواردها بالشكل المشروع، وليس من حقها أن تفرق بين المواطنين على أي قاعدة. ولقد صدر قرار يتعلق بمواطي الرمثا يحدد حقهم بالدخول والخروج الى الدول المجاورة في أوقات محددة، مختلفاً بذلك عن حقوق المواطنين الآخرين خلافاً لأحكام الدستور. وهم منذ صباح أمس معتمسون ولكن يبدو أن صوتهم يبعد ١٠٠ كيلو متر عن العاصمة فلم نرهم على الباب كما رأينا المهندسين أو غيرهم.

ولذلك فاني أأمل من الحكومة الموقرة أن تسرع في اجابتنا عن السبب الذي حدا بها الى أن تميز بين مواطنيها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابرونظ.

السيد عبدالمعتم ابرونظ: معالي

الرئيس، شكراً لك أولاً، وثانياً أنا لي دين في ذمة معاليك، حيث عرضت على معاليكم التأخير بعد أخي النائب عبدالله العكايلة فوافقت وأصبح دينا في ذمتك فلا بد من انجاز هذا الدين.

لدينا قضية تتعلق بفلدات أكبادنا في أردن الحشد والرباط وهؤلاء حوالي «١٠٠٠» طبيب متخصص في أعلى التخصصات، وشرد منهم من شرد بحثاً عن الرزق تعففاً وبقي منهم حوالي «٥٠٠» في الأردن.

وصدر قرار من رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت يا شيخ هذا من الموضوعات التي تقدم بصورة مستعجلة.

السيد عبدالمعتم ابرونظ: عندي شيء جديد في الموضوع، اعطيني الحق فمن حتي أن أكمل، ومن حتي عليك أن تسكت الآخرين.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت لي، أثناء غيابك اتفقنا كل موضوع يمكن أن يدخل تحت باب سؤال أو اقتراح أو عريضة أو استجواب أو غير ذلك يقدم خطياً، هذا صار أثناء غيابك.

السيد عبدالمعتم ابرونظ: أخي الكريم لو سمحت، الآن الديوان أبراهم من هذا الاختبار، المجلس الطبي يفرض عليهم شروطاً تعسفية منها التقييم للشهادات. واذا قلنا بمبدأ التقييم من باب العدالة والمساواة.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت يا ابر

هكذا من الأهل

أنس هذا موضوع فني، هذا الموضوع يكتب به كتابة وهو موضوع فني ليس مجال نقاشه الآن، رجاء.

السيد عبدالممنع ابو زنت: ياسيدي وزارة الصحة بدأت تعطي، معالي وزير الصحة بصفته رئيس المجلس الطبي بدأوا يعطون شهادات للتخصصات، لكن على هذا الروتين يحتاجون الى سنتين أو ثلاث.

معالي رئيس المجلس: هذا الموضوع لا تكمله بساعات فرجاء أن تنتهي من هذا الموضوع.

السيد عبدالممنع ابو زنت: طيب، موضوع آخر ما يحدث الآن في الجزائر.

معالي رئيس المجلس: صدر بيان من المجلس بذلك.

السيد عبدالممنع ابو زنت: حقن الدماء يا معالي الرئيس لا يتم بحجر ومداد على ورق، انما اقترح تشكيل وفد من مجلسنا الكريم وأشقائنا في اليمن والسودان والعراق. تذهب عشرين شخصية برلمانية لأشقائنا في الجزائر حقناً للدماء وتمشياً مع معاني الوحدة لأمة العروبة والاسلام. أما أن نخاطب الجنرالات العسكريين في الجزائر من خلال الورق، هذا الورق ما عاد يقدم لا مرق ولا عظم.

معالي رئيس المجلس: طيب يا أخي هذا الكلام يقدم مكتوباً وشكراً لكم، الدكتور احمد غناب.

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة
صالح الرضحي

الدكتور احمد غناب: شكراً معالي الرئيس.

أريد أن أتوجه الى الحكومة الرشيدة وبأسرع وقت أن تقوم بجولة على حالة الطرق في لواء عجلون. لقد أصبح بين كل كيلومتر وكيلومتر آخر كيلومتر غير صالح للسير عليه، لقد أصبحت المنطقة محاصرة ومقطوعة بين قراها ومدنها وبينها وبين العاصمة، ولم يوجد هناك طريق بديل بين هذه المنطقة والعاصمة وكأنها ليست من المملكة أسوة بالمناطق الأخرى التي وصلت بطرق متعددة وكثيرة.

أريد أن أقول أنها في حالة طوارئ وليست في حالة عادية، نحن مقطوعين عن العاصمة وبين أنفسنا. هناك عدم اهتمام أكيد بالمنطقة، المنطقة تحتاج الى اشراف تحتاج الى جولة. ليس الموضوع موضوع طريق واحد، لا يوجد كيلومتر واحدة هناك في تلك المنطقة تستطيع أن تسير عليه.

هذه المنطقة الجبلية الوعرة المهمة، لماذا؟ لأنه لا يوجد من يهتم اذن.

معالي رئيس المجلس: رجاء ان كانت مثل هذه الموضوعات التي تأتي بسؤال أو شيء نعطي تحول الى أسئلة وخلينا نطبق النظام. الموضوع الآن تحول الجلسة الى جلسة سرية، نرجو الآن أن تحول الجلسة الى جلسة سرية حتى نبحث الموضوعات التي طلبت ونحل الشرفات. - وهنا تحولت الجلسة الى جلسة سرية -

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات

- ان مجلس النواب يدعو حكومة بورما الى تنفيذ التزاماتها تجاه شعبها وحقوقه والسماح للاجئين منهم بالعودة الى منازلهم وقراهم وعدم تهجيرهم ووقف القصف الذي يتعرضون له والعمل على توفير جو من الحرية لممارستهم شعائرهم الدينية.

رئيس مجلس النواب الأردني
د. عبد اللطيف عريبات

نسخة: الى هيئة الأمم المتحدة.

نسخة: الى مجلس الأمن.

نسخة: الى منظمة الصليب الأحمر.

نسخة: الى الهلال الأحمر.

نسخة: الى منظمة المؤتمر الاسلامي.

نسخة: الى الاتحاد البرلماني العربي.

بيان صادر عن مجلس النواب الأردني في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢١ رجب / ١٤١٢ هجرية الموافق ١/٢٦/١٩٩٢ ميلادية.

يتعرض المسلمون في بورما هذه الأيام لحملة إبادة وعدوان وانتهاك للأعراض وتهجير للأهالي هناك الى بنغلاديش.

- ان مجلس النواب يستنكر ما يتعرض له مسلمو بورما دون النظر الى أبسط حقوق الانسان السياسية والدينية.

- ان مجلس النواب يهيب بالمجتمع الدولي بكافة هيئاته ومنظماته الداعية الى الحفاظ على حقوق الانسان للقيام بمسؤولياته تجاه مسلمي بورما.

هكذا من الأهل